

29/7/1970

"Political statement regarding British declaration to overthrow the agent Saudi Bin Taimor"

P.FLOAG

الجبهة الشعبية
لتحرير الخليج العربي المحتل

29/7/1970

بيان سياسي حول

اعلان بريطانيا خلع المهمل سميد بن تيمور

مرة اخرى تمريض علينا الامبريالية البريطانية مهزلة اخرى في منطقة الخليج العربي ، مهزلة ليست بالجديدة ولا بالمفاجئة ، فقد سبقها مهازل مما ثل في عملية تغيير الواجهات (القطع الشطرنجية) بما يتمشى والظروف السياسية ويلي متطلبات الصحة العليا للامبريالية البريطانية وشركات الاحتسارات العالمية في منطقتنا ، وبالنسبة للمهزلة الاخيرة التي عرضتها بريطانيا مؤخرا باعلانها ارقام السلطان سميد بن تيمور سلطان سقط وعمان على التنازل عن الحكم واستيلاء ابنه قابوس على السلطة بالقوة !! ، (هكذا بكل صفاقة وبدون خجل) محاولة خداع شميئا وخداع النمام بان هناك سلطانا جائرا ومتخلفا اسمه سميد بن تيمور يمارس سلطاته الدكتاتورية والفردية ويطبق احكامه الجائرة على الشعب بشكسل استقلالي عن بريطانيا وانه هو السبب فيما يعانيه شميئا من فقر وجبل ومرض وبؤس وشقاء وحرمان واضطهاد وبالتالي فان لهذا السلطان ابن بطلا يخطط ويقود انقلاب ضد ابيه لانقاذ الشعب وانتشاله من واقعه المرير والمتخلف !! .

يا جماهير شميئا المناضلة :

ان السلطان سميد بن تيمور بكل صفاقة ^{صفاته} وبكل ما مثله خلال سنوات حكمه ما هو الا واجهة سياسية عميلة وطيبة جاءت به بريطانيا كخليفة لابيه تيمور الذي خلمته بنفس الطريقة عندما استنفذت اغراضها منه وابعدهت الى الهند ، فالسلطان سميد بن تيمور الذي اختفى عن مسرح الاحداث منذ السادس والعشرين من شهر ابريل عام 1966 عندما هاجمه ثوارنا واطلقوا عليه الرصاص واعلنت يومها بريطانيا انه اصيب بطلقات نارية ونقل الى مكان امين للملاج ، كما اذاعت اذاعات واشنطن وتل ابيب وطهران وباكستان ان السلطان قد قتل ، تمود بريطانيا اليوم لتمريض علينا هذه المسرحية ، ومع انه لا يهيفا كثيرا حيياة السلطان او موته ولا بطولة ابنه قابوس او وطنيته ، فهنا ليس الا وجهين لعملة واحدة ، الا ان ما يهيفا هنا هو توضيح الحقائق وكشف الاساليب الزائفة للاستعمار البريطاني وتمنياتها لجماهيرنا العربية وللرأى العام العالمي من خلال القائع وسياق الحوادث ، يقينا منا ان هذا السلوك هو السلوك السليم والنهيج المنلى الصحيح لمحاكمة الامور ودخول اشكال الدجل والزيغ والتحوير مع تأكيدنا العازم على رفض شميئا المطلق لكل هذه الواجهات العميلة والانرايات السياسية الاستعمارية العقيمة رصميمه الايد على مواصلة النضال المسلح لدرح الامبريالية وكس جميع عملاتها في المنطقة .

يا جماهير شميئا المناضلة :

لقد بدأت بريطانيا تفكر منذ ثلاث سنوات في تعيين واجهة سياسية تحل محل السلطان القديم اعتقادا منها ان الثورة النشميية المسلحة الملتبهة في ظفار بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل موجبة بالدرجة الاولى ضد حكم السلطان وان وجودها في المنطقة لا يشكل عامل ازعاج ، وانها بتغييره بشخصية سياسية جديدة تقدم بعض الاصلاحات الطفيفة ، قادرة على اخماد هذه الثورة وانهائها سلميا من خلال امتصاص نفقة الجماهير الشميية والهائها بالوعود البراقة .
وقد استمرت عملية البحث عن الشخصية السياسية الفاسية وترويضها طيلة السنوات الثلاث الماضية ففي البداية اتصلت بريطانيا بطارق بن تيمور أبا السلطان وورشته لهذه المهمة ، ثم غيرت رأياها ، فطارق مكرهه من الشعب ، فهو سفاح عمان المشهور الذي قاد حملة حرق القرى والارياف واستباحة الاعراض فسى عمان الداخلى سنة 57 - 58 ثم اتصل بالائمة غالب وطلب ومعدهما محمد الحارثي وفيرهم من العناصر الانتهازية والشللية لتشكيل جبهة وائمية على الطريقة البريطانية :

تتولى السلطة من خلال مجالس برلمانية ووزارية ٥٠ فرع غير ان التناقضات الفرعية السببية تحكم هذه التشكيلة العجيبة من البشر والتناقضات الرئيسية بينها وبين جموع الشعب الفقيرة مع تصريح المسالك السياسية وتشعبها لم توفر المياه الهائلة والرياح المعقولة لمرور سفينة القصران !

وهكذا ، جاءت بريطانيا في نهاية رحلة البحث والاستكشاف وتحت ضغط الحوادث وسرعتها لتعلن قابوسا أو ((كاهوسا)) سلطانا جديدا لمستظرف عمان ، قابوس الابن الوحيد المدلل لسعيد بن تيمور الذي تربى في قصر الحريم في صلالة ، والنوع الذليل لبريطانيا بعد ترويضه في حديقة السياسة البريطانية .

لقد أتى هذا الاعلان بعد أن مهدت له بريطانيا وصحافتها وعلماءها بسلسلة من المقالات والتصريحات الصحفية والاجتماعات التأميرية خلال سنة كاملة ، وقد بدأ هذا النشاط المحموم يأخذ مداه مع اشتداد الثورة المسلحة في ظفار واتساع رقعتها وضربها لاهداف عسكرية استراتيجية والخوف من انتقال هذه الصدى الثورية الى اجزاء أخرى من الخليج تهدد آبار النفط وتقطع شريان الحياة الاستعمارية . وكانت الامبريالية البريطانية في حاجة لبعض الوقت لايجاد ظروف ملائمة ولترتيب شكل مسرحي مناسب للخارج النهائي بعد أن تمت كتابة السيناريو وصياغة الحوار في قصور الرياض وطهران وفندق هيلتون بالكويت وعلى ما يبدو ، فان بريطانيا مع كل ذلك لم تجد الوقت المناسب ، بل اضطرت الى اعلان المسرحية ((المهزلة)) اخيرا تحت ضغط الأحداث الجارية في منطقتنا .

لقد جاء اعلان خلع السلطان سعيد بن تيمور كخاتمة لسلسلة من الأحداث جرت في المنطقة مؤخرا ، هذه الأحداث التي تشكل حلقات في سلسلة طويلة من التآمر المبيت ضد شعبنا وحقه في الحياة وللقضاء على الاوضاع الثورية التي ازداد نموها في منطقتنا خلال السنتين الماضيتين .

ولقد تسلسلت الأحداث كالتالي : -

- * في ابريل الماضي طرد البريطانيون المستشار العسكري للسلطان " روتن فيلد " وقائد قواته " بيروديو " ووضعوا مكانهما عسكريين اقل ارتباطا بالسلطان وأقرب الى تسلل أوامرهما من لندن مباشرة هما " اولد مان " والبرينادير " جون جراهام " وهو قائد مثلي ، وجرى تسليمه قيادة الجيش المرتزق .
- * شاه ايران والشيخ زايد يطالبان بتغيير الوضع - المتخلف " (! ! ؟) في عمان كخطوة هامة ان لم تكن الاهم لاجل الحفاظ على " الاستقرار " في منطقة الخليج .
- * عقد اجتماع في الشهر الماضي في فندق هيلتون بالكويت يضم ضمن من حلف السنسو ، وسند وبين من الحكومة السعودية والكويتية ومدرب عن مايسى بحكومة مسقط . بالاضافة الى الائمة ، لناقشة الاوضاع في الخليج وخططهم لضرب التحركات الثورية في المنطقة ، وقد خصصت الكويت مبلغ اربعمائة ملايين جنيهه للمشاريع الاتحادية .
- * محاولات السعودية لأقناع الائمة بايقاف الهدى في أي نشاط عسكري لهم على أساس أنها ستقوم بترتيب الاوضاع سلميا (وللسمودية خبرة لا تنسى في هذا المجال : اليمن الشمالي مثلا) .
- * تحركات طارق بن تيمور - صاحب ملكة عمان الدستورية الشهيرة - لللمعة العناصر الرجعية لاقامة ما يسمى بالجبهة " الوطنية " في منطقة عمان .
- * الدعوات التي تطلقها صحف الخليج الأجورة والصحف الصربية والاجنبية العميلة للامبريالية بضرورة تغيير الاوضاع في منطقة عمان .
- * ردة الفصائل التي اصابت الجهات الاستعمارية والرجعية بتسد اذلاق الثورة في المناطق الشرقية من عمان .

ان هذه الأحداث كلها كانت تعلن عن رغبة مبيتة لدى الاستثمار والريعيين والطبقات الكومبرادورية لتغيير ديمتهم المستهلكة سعيد بن تيمور ، فلا استثمار ولقائه في المنطقة يطبقون منذ زمن سياسة " تحضير " و " تمديد " دول المنطقة لجعلها قادرة على الوقوف في وجه حركة الجماهير الثورية . فشل هذه السياسة ستؤدي الى تدمير الصراعات في المنطقة ، لخلق حالة من عدم الوضوح في الرؤية لجماهيرنا ، فن مسرحية شخصيات - زائد الى مسرحية صقر - خالد ، الى مجلس الدولة الخليفي في البحرين ، الى دستور قلندر الديمقراطي جدا (حيث يقوم الحاكم بانتخاب النواب الذين يراقبونه ويحاسبونه ! ! ؟) .

الى ما تم اخيرا في عمان . ولن نفاجا غدا بتشكيل وزارة يرأسها طارق بن تيمور كركيزة للنظام الجديد .
ان شعبنا يعرف جيدا حقيقة هذه المؤامرة الاجرامية ، وحقيقة القوى الاساسية التي تخطط لها وتقف وراءها وما ترى اليه من اهداف شريرة تتلخص في . احكام قبضة القوى الاستعمارية على شعورن مضائقنا ونهب ثرواتها لاطول مدة من الزمن ، ولكن شعبنا يعرف ايضا وبوضوح اكثر كيف يواجه هذه المؤامرات والتقوى التي تخطط لها وتتفذاها ، فشعبنا الذي هب وحمل السلاح واعلن ثورة شمسية مسلحة في التاسع من يونيو ١٩٦٥م بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل هصمم على الضى بثورته الى الامام ان لا خلاص له من التخلف والجهل والمرض والتهبية ، الا بالثورة المسلحة بالانفة التضحيات ، والطولة الامد . ان شعبنا يقاتل يوميا من الخط الاحمر الى وادى رزاق في ظفار الى ازكى ونزوى في الجبل الاخضر وسيستد الحريق الثوري ليشمل المنطقة بأسرها من اجل احباط كافة المؤامرات الاستعمارية وجميع المحاولات التمييزية الزائفة ولن يلقى بسلاحه حتى يتحقق النصر .

- فالى مزيد من رفع البنادق في عموم الساحة ، لدحر الامبريالية وعملائها
- لترتفع عاليا رايات المنمنم الشورى المنظام
- ولتسقط كل الانظمة الرجعية عميلة الاستعمار في المنطقة

صادر عن :

الجبهة الشعبية
لتحرير الخليج العربي المحتل

((مكتب عدن))

صادر في :

١٩٧٠/٧/٢٩

The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that every entry should be clearly documented and supported by appropriate evidence. This ensures transparency and accountability in the financial process.

Furthermore, it is noted that regular audits are essential to verify the accuracy of the records. These audits should be conducted by independent parties to avoid any potential conflicts of interest. The findings of these audits should be promptly reported and addressed.

In addition, the document highlights the need for clear communication between all parties involved. Any changes or discrepancies should be immediately reported and discussed. This helps in resolving issues quickly and maintaining the integrity of the financial system.

Finally, it is stressed that all financial activities should be conducted in accordance with the relevant laws and regulations. This ensures compliance and avoids any legal repercussions.

The second part of the document provides a detailed overview of the current financial status. It includes a summary of the assets and liabilities, as well as a breakdown of the income and expenses for the reporting period. This information is crucial for understanding the overall financial health and identifying areas for improvement.

The assets section lists all owned resources, including cash, investments, and property. The liabilities section details all outstanding debts and obligations. The income and expense breakdown shows the sources of revenue and the various costs incurred during the period.

Based on this analysis, it is concluded that the financial position is generally stable, but there are some areas that require attention. Specifically, the high level of debt is a concern, and efforts should be made to reduce it. Additionally, the expense structure could be optimized to improve profitability.

Recommendations are provided to address these issues, such as implementing stricter budgeting controls and exploring new revenue streams. These actions are expected to lead to a more robust and sustainable financial future.

The final part of the document contains the concluding remarks and a statement of approval. It reiterates the commitment to transparency and accuracy in all financial reporting. The signatories confirm that the information presented is true and correct to the best of their knowledge.

The document is signed by the relevant authorities, including the Chief Financial Officer and the Board of Directors. Their signatures and titles are provided at the end of the report.

The date of the report is also noted, and it is stated that the information is current as of that date.